اقتصاد

فوق الطاولة

مواجهة «الدولرة».. ضبط الجبهة الداخلية

علي محمود هاشم

مع دفع «الدولرة» و«التذهيب» تحت مظلة قوانين مكافحة الجرائم الجنائية، يرجح ألا تتأخر الأسواق عن الاستجابة إلى مضامين المرسوم الرئاسي رقم (٣)، والتي يمكن اختزالها بإعادة الاعتبار للنقد الوطني كعملة سيادية للتعاملات التجارية والتسديد داخل أسواقنا.

بعض البيانات التي نقلت عن الاجتماع الحكومي الطارئ الذي أعقب صدور المرسوم أول أمس، وفي مقدمها تأكيد رئيس مجلس الوزراء أن «٨٠ بالمئة من المحالّ التجارية والشركات تتعامل بالدولار وتتداول به بيعاً وشراء»، تثير رعباً شديداً لمجرد التفكر في الآثار الاجتماعية التي كان لاستمرار هذه الممارسات أن تكرسها عبر التراجع المتواتر في سعر صرف الليرة.

«الدولرة»، ووفق نسبة استحواذها الخطيرة المعلنة على الأسواق، تعد أحد أهم الاختلالات الاقتصادية البنيوية التي يمهد المرسوم الرئاسي الأرضية اللازمة للجمها، ذلك أن اعتماد أي من معادلات القيمة –دون الليرة– في أسواقنا، يدفع قسماً مقابلاً من الكتلة السلعية خارج مظلة الكتلة النقدية المخصصة لتداولها، قبل أن تتكفل معادلة القيمة للتكيف من خلال التوزيع التلقائي لتلك الكتلة النقدية على كتلة أصغر من السلع وفق متوالية تتغذى من تقزّم الدورة النقدية بشكل مطرد، ما يفضي في مجمله إلى تجريف مضاعف لقدرة الليرة الشرائية تارة عبر التضخم التلقائي، وأخرى عبر دعم استجابتها للمضاربة بطريقة بالغة السهولة ما دامت عائمة على سطح الأسواق، وفي النتيجة، فالأمران كلاهما يتحمل قسطاً وافراً من المسؤولية عن (أم المشاكل): الركود.. على هذا المنوال يتضح كيف أطاح تجار «الدولرة» بمصالحهم، وبمصالح المستهلكين، والاقتصاد الوطني، بـ«حجر واحد».

اجتزاء قسم من الكتلة السلعية وتداولها بغير الليرة، يؤهل كتلة الليرة الفائضة للاستخدام ككتلة جاهزة للمضاربة لا تستطيع وسائل التجفيف التقليدية عبر المصارف والأدوات النقدية الأخرى من مواجهتها بنجاعة، نظراً لتغذّيها المستمر من مشيمة «الدولرة» وما يرافقها من تباين متصاعد الحدة لمصلحة الأرباح التجارية.

من الناحية الأخرى، ووفقا لما قاله رئيس مجلس الوزراء، يمكن للمرء أن يتخذ نسب «الدولرة» في معرض تفسير الخلاف الطويل ما بين الحكومة والمستهلكين حول مصطلح (الوهمية) لدى تفسير ارتفاعات الدولار.

فبطريقة متعاكسة، يتمظهر السعر المتراجع لليرة من نافذة الحكومة على أنه (وهم)، قياسا بما تستحوذ عليه من مؤشرات تؤكد التوازن المفترض ما بين الكتلتين النقدية السائلة والسلعية المتداولة، فيما يراه المستهلكون (حقيقة مطلقة) من حيث يقفون على أرض السوق، وتبعا لما يدفعونه من أسعار لسلعهم التي يتداولونها بالليرة التي تنخفض جراء إعادة التصحيح التلقائي الذاتي المستمر لقدرتها الشرائية تبعا للخلل القائم في تداولها كوسيلة للتسديد. في المحصلة، يبدو أن الحكومة والمستهلكين كانا على خطأ وصواب في الآن ذاته لدى تناولهم لـ (الوهمية)، وكل من موقع إطلالته على الأسواق!.

مع ما يكرسه المرسومان الرئاسيان (٣) و(٤) من ترتيب للبيئة الداخلية عبر جرعة قانونية أكثر صرامة في مواجهة الفلتان النقدي على الصعيدين التجاري والاجتماعي، فإن حصر الفعل الجرمي بالتداول التجاري والتسديد بغير العملية الوطنية، يضفي مزيدا من الأهمية على صياغتهما المرهفة كرسالة واضحة تتجنب الردود الاستثنائية على الحرب الاقتصادية العميقة التي نواجهها، كما يشيع انطباعاً مطمئناً لما يمكن أن تصل إليه القرارات المتعلقة بالاقتصاد الوطني حتى في أقسى الظروف والحالات، ولهذا الأمر دلالات سيادية عدة يؤكد بعضها أننا لن نعود – في أي حال– إلى قوانين الطوارئ الاقتصادية، كما يشي بعضها أننا لن نستبدل نظرتنا إلى الأمام تحت ضغط التوجس المرحلي من التدهور.

اليوم، تم وضع حجر أساس المواجهة لنفوذ المساحة (اللاملموسة) من الحرب الاقتصادية على معيشة السوريين، إلا أن تلك المساحة ليست الحرب كلها، فثمة عشرات الاستحقاقات (الملموسة) التي لم تزل معلقة في رقبة الحكومة التي سيبقى عليها القيام بما لم تقم به رغم مروره المستمر –كشعارات– على مدى أيامها وأشهرها وسنيها.

تأثيرات أولية مبشّرة للمرسومين «٣» و«٤»

تحسن الليرة وحالة ترقب.. وتوقعات بانعكاس ذلك على الأسواق

عبد الهادي شباط

بدأت آثار المرسومين (٣) و(٤) تنعكس على سوق الصرف، بعد تشديد العقوبات، بحق كل من يتعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية سواء أكان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة.

وبحسب مصادر في السوق، فقد بدأ تحسن الليرة، الأمر المتوقع أن يظهر بشكل أكبر، خلال الأيام القليلة القادمة، مع استمرار حالة الترقب، وتجنب التعاملات بالقطع الأجنبي، بيعاً أو شراءً.

وعقد وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون اجتماعاً، يوم أمس، مع الضباط المعنيين في الوزارة لمناقشة الآليات التنفيذية لتطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣، القاضي بمنع التعامل بغير الليرة السورية، والمرسومين التشريعيين رقم (٣) و(٤) لعام ٢٠٢٠، وتعميم الإجراءات الواجب اتخاذها على جميع الوحدات الشرطية في المحافظات كافة.

وشدد الوزير على الجدية في استقصاء الجرائم المتعلقة بالتعامل بغير الليرة السورية والمتلاعبين بأسعار صرفها، والتنسيق مع ضابطة مصرف سورية المركزي لضبط مرتكبي هذه الجرائم، والتركيز على ضبط المخالفين بالجرم المشهود، مع مراعاة الضوابط الموضوعية في تنظيم الضبوط ودعمها بالأدلة والقرائن القاطعة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق هؤلاء، والتزام الحيادية، وعدم الاعتماد على المعلومات الكيدية، ورصد ومتابعة وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، والتي يتم من خلالها إذاعة أخبار ملفقة وكاذبة، أو إعادة نشر وقائع ملفقة أو وهمية بإحدى تلك الوسائل، أو بأي وسيلة أخرى، لإحداث التدني أو عدم استقرار قيمة الأوراق النقدية الوطنية، وكشف من يقف وراءها، وضبطهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وتم خلال الاجتماع التأكيد أن هذه الإجراءات والملاحقة سوف تطبق على جميع المخالفين مهما كانت صفتهم.

آثار إيجابية

توقع مدير عام المصرف العقاري مدين في تصريح لـ«الوطن» علي أن ينتج عن المراسيم الجديدة جملة من الآثار الإيجابية، منها أثار بدأت تظهر لجهة تراجع سعر الصرف في السوق، إضافة لأن هذه المراسيم شكلت عامل آمان واطمئنان لشريحة واسعة من المواطنين ومن أصحاب الفعاليات الاقتصادية، الأمر الذي يسهم في دعم الليرة، وتعزيز مكانتها في التعاملات الاقتصادية والتجارية المختلفة وبالتالي سيكون هناك أثر إيجابي لهذه المراسيم يوماً بعد يوم.

وعن أثر هذه المراسيم على السوق والأسعار الرائجة للمواد بين علي أنها يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الحدّ من حالة التدهور في سعر صرف الليرة، والذي كان يتسبب في ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في السوق، لكن مع شرط أن تترافق هذه المراسيم بعدد من الإجراءات والتدابير التي تندرج ضمن اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة مراقبة الأسعار في الأسواق المحلية، ومتابعة المخالفات وضبط حالات التلاعب.

وبين أن قضية الاتجار بالدولار والمضاربة فيه كانت ساحة مفتوحة لمن هب ودب، من المحترفين وغيرهم، ومن المؤكد أن البعض ممن لا يدرون مخاطر هذه العملية كانوا مقتنعين بأنه يمكنهم تحقيق هوامش عالية من الربح عبر المضاربات في السوق، لذا جاء المرسومان ٣–٤ لعام ٢٠٢٠ في إطارهما القانوني بعقوبات قاسية ورادعة بحق كل من يفكر بالدخول في هذا المضمار، من التلاعب والمضاربة، وبالتالي أدرك الكثير بعد صدور المرسومين أن هناك أثاراً قانونية ومالية يمكن أن يتعرضوا لها، وهذا لا يقتصر على بعض الهواة فقط، وإنما يحمل الكثير من العبر للمتلاعبين الكبار.

ونوّه بأن وجود إطار قانوني لمعاقبة ومحاسبة المخالفين يشكل جدار صدّ للكثير من الجرائم المتعلقة بحالات التلاعب بسعر الصرف، على اعتبارها جرائم اقتصادية تهدد الأمن الاقتصادي، لما يترتب على التلاعب بسعر صرف الليرة من تداعيات وآثار اقتصادية فادحة تهدد سبل العيش وتؤدي لأضرار كبيرة في المجتمع.

وحول مقترح بتسليم الحوالات بالقطع الأجنبي، لتشجيع الصرافين على إدخال الدولار إلى البلد، بين مدير المصرف العقاري أن هذا من شأنه توفير القطع الأجنبي، لكن هذا يتطلب حالة من المتابعة لعمل شركات الصرافة التي تحتاج لمزيد من الضبط والاتزان بإجراءات البنك المركزي، بما يسهم في ضبط هذه العملية وزيادة فعاليتها.

من جانبه، بين رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية لـ«الوطن» أن تشديد عقوبة من يتعامل بغير الليرة هو أمر مهم جداً، وخاصة في ضبط الذين اعتادوا المضاربة في الدولار خلال الفترة الماضية، وبالتالي التلاعب بسعر الصرف، حيث يمثل تشديد العقوبات رادعاً لكل السلوكيات الضارة في سعر الصرف.

وبالنسبة لبعض الصفحات الإعلانية ووسائل التواصل الاجتماعي، فقد سجلت المرحلة الماضية الكثير من التجاوزات في نشر الشائعات، حول سعر الصرف، بمعنى أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً كبيراً في التلاعب بأسعار الصرف ودفع الناس للتهافت على شراء الدولار جراء إشاعة حالة الاضطراب والقلق بين الناس، وبالتالي جاء المرسوم ليضع حداً لهذه التلاعبات الحاصلة والشائعات الموجهة بقصد إحداث البلبلة والقلق حول أسعار الصرف.

وحول جدوى السماح بتسليم الحوالات النقدية الواردة للمواطنين بالدولار، بين فضلية أنه مع حصول فارق واسع بين سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن المركزي والسعر المتداول غير الرسمي، فمن المفيد تسليم الحوالات النقدية كما هي، لأنها ستدور ضمن حركة الاقتصاد الوطني، لكونها ضمن حدود الدولة فهي جزء من الاقتصاد الاجتماعي للمواطنين الذي يصب في دورة الاقتصاد الوطني.

وبين أن من يقرر السماح بمثل هذا الأمر هو المصرف المركزي لامتلاكه الكثير من البيانات والإحصاءات الخاصة بذلك لكن مع إعادة النظر بآلية شركات الصرافة العاملة في السوق المحلية وضبط نشاطها.

«السورية للمخابز» تبدأ بـ٢٠٠ مخبز ورأس مال ٥ مليارات ليرة

إبراهيم لـ«الوطن»: دعم الخبز مستمر ولا تعديل على الأسعار رغم ارتفاع التكلفة

التكلفة الجديدة لربطة الخبز ٣١٠ ل.س وتباع بـ٥٠ فقط

علي محمود سليمان

صرح مدير الشركة العامة للمخابز جليل إبراهيم لـ«الوطن» بأن العمل على دمج المخابز الآلية والاحتياطية جارٍ منذ عدة أشهر، وتم قطع أشواط جيدة فيه، وجاء المرسوم رقم /٦/ لإحداث المؤسسة السورية للمخابز؛ ليشرع هذا العمل، ويصبح ضمن إطاره القانوني.

وبيّن إبراهيم أن تحقيق الوفورات ضمن المؤسسة لا يمكن تحديده بشكل فوري، خاصة أن المؤسسة ليست ربحية، وإن كانت ذات طابع اقتصادي، ولكن بالإحداث الرسمي للمؤسسة، سوف يجري العمل على وضع آلية لاحتساب تكلفة تصنيع الخبز بعد عملية الدمج، بالإضافة إلى تنظيم عمل لجنة المخابز الاحتياطي التي بقيت خارج القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وخارج القانون رقم /٢/ لتنظيم عمل مؤسسات الدولة.

والنقطة المهمة أيضاً هو العمل على ضغط الهدر وتحقيق الوفر عن طريق تنظيم العمل وتوحيد معايير الإنتاج في المؤسسة، حيث أصبح من السهولة وضع معيار واحد لمؤسسة واحدة بدلاً من مؤسستين، وسوف يصبح عدد المخابز التابعة للمؤسسة ٢٠٠ مخبز بعد عملية الدمج، مع استمرار العمل على افتتاح مخابز جديدة أو إعادة تأهيل لمخابز في المحافظات وذلك بشكل شهري.

وبين إبراهيم أن إحدى فوائد المرسوم هو تنظيم عمل تصنيع خطوط إنتاج المخابز، مع إمكانية تطوير التصنيع والبيع حتى للقطاع الخاص.

وأشار إلى أن تجربة الخبز ذي القطر الصغير سيتم التوسع فيها بإقامة مخبز في كل محافظة، والذي يحقق تخفيف الهدر غير المقصود الذي يجري بشكل كبير بشكل عام، وهي تجربة حققت نتائج إيجابية في المخبزين الذين يجري تطبيق التجربة بها وهما مخبز برزة ومخبز اليرموك في دمشق.

وأكد إبراهيم عدم وجود أي تعديل أو دراسة لتسعير الخبز، مشدداً على أن دعم الدولة مستمر للخبز من دون أي تغيير، مبيناً أن التكلفة ارتفعت على ربطة الخبز مع ارتفاع أسعار بعض أدوات ومدخلات الإنتاج، حيث أصبحت التكلفة نحو ٣١٠ ليرات سورية لربطة الخبز وزن ١٣٠٠ غرام، في حين هي تباع بـ٥٠ ليرة سورية، علماً بأن التكلفة كانت بحدود ٢٧٠ ليرة.

وصدر الخميس الماضي المرسوم رقم /٦/ الذي ينص على إحداث المؤسسة السورية للمخابز ذات الطابع الاقتصادي، وتحل محل كل من الشركة العامة للمخابز ولجنة المخابز الاحتياطية فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتؤول كل الأصول والاستثمارات العائدة لها إلى المؤسسة المحدثة.

ويحدد رأس المال الاسمي للمؤسسة بخمسة مليارات ليرة سورية ويتكون من الأصول الطويلة الأجل، و٢٥٪ من الأرباح السنوية الصافية، والاعتمادات التي تخصصها الدولة لها، وسوف يحقق إحداث المؤسسة تطوير خطوط الإنتاج وتحسين منتجات المخابز، وإنشاء وتشغيل واستثمار المخابز، وتصنيع المعدات والتجهيزات اللازمة لعمل المخابز وبيعها، واتخاذ جميع الإجراءات للمحافظة على المخابز والمنشآت التابعة لها والمواد والمخازين الموجودة فيها، بالإضافة إلى عقد الاتفاقات وإبرام العقود الداخلية والخارجية اللازمة لتنفيذ أغراضها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

٢٠ بالمئة من الإكساء الداخلي على نفقة المكتتب

مدير عام «الإسكان» لـ«الوطن»: الانتهاء من تسليم الشقق السكنية في السكن الشبابي عام ٢٠٢٤

الوطن

كشف مدير عام مؤسسة الإسكان أيمن مطلق لـ«الوطن» بأن المؤسسة سوف تنهي التزاماتها تجاه مناطق السكن الشبابي خلال أربع سنوات، وذلك حسب الخطة التطويرية المرفوعة لرئاسة مجلس الوزراء، على أن تنهي المؤسسة تسليم الشقق السكنية للمكتتبين على مشاريع السكن الشبابي في عام ٢٠٢٤.

فيما أكدت مصادر في وزارة الأشغال العامة والإسكان أنه من الممكن أن تستكمل إحدى الشركات الهندية خطة السكن الشبابي بدلاً من المؤسسة العامة للإسكان، وذلك بعد الانتهاء من التزاماتها تجاه المساكن الشبابية، خاصة أنه كان قد جرت بعض المحادثات خلال زيارة الوفد الهندي الأخيرة إلى سورية، وأن المباحثات ما زالت مستمرة مع الفنيين والمسؤولين عن مشاريع الشبابي في المؤسسة العامة للإسكان .

وبالنسبة لما يخص موضوع إكساء الشقق السكنية الخاصة بالسكن الشبابي بكسوة ليس بالجودة المتوقعة، بحسب شكاوي عدد من المواطنين حول هذا الموضوع، أوضح مطلق لـ«الوطن» أن المؤسسة تعاقدت مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية من أجل الإشراف على مشاريعها، وأن المؤسسة العامة للإسكان قد أصبحت ملتزمة فقط بإكساء جزئي للمساكن الشبابية، واستكمال المرافق المشتركة للأبنية فقط، وترك المجال مفتوح للمواطن المستفيد من المسكن بإكمال بنود الاكساء المتبقية، كل وفق رغبته، وذلك بغية الحدّ من الهدر، وإعادة الإكساء من جديد.

فيما أكدت مصادر لـ«الوطن» أن هذا الاكساء سوف يشمل التمديدات الصحية والكهربائية وجدران الأبنية من الخارج فقط، أما ما يخص كسوة الشقق من الداخل، فسوف تترتب على المواطن كتكلفة إضافية له بعد استلامه المسكن، لكنها لن تكون محتسبة من سعر المسكن المترتب دفعه للمؤسسة، أي إن المواطن سوف يتحمل إكساء نسبة ٢٠٪ من مسكنه بعد استلامه.

وبين مطلق أن المؤسسة انتهت من تخصيص ٦٢٩٧ مسكناً في العام الماضي (٢٠١٩) منها ١٥٩ مسكناً خاصاً بشاغلي المخالفات كسكن بديل في محافظة حلب، و١٧٧ مسكناً من مشروع الادخار السكني، و١٣٧٣ مسكناً شبابياً في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب وحماة والسويداء في بداية العام الماضي، و٣٧٠ مسكناً من مساكن السكن العمالي في مدينة حلب، بالإضافة إلى ٣٤٣٤ مسكناً من مساكن مشاريع السكن الشبابي والادخار السكني والبرنامج الحكومي للإسكان موزعة في محافظات ريف دمشق واللاذقية وحمص وحماة والسويداء وحلب، إضافة إلى تخصيص ٧٨٤ مسكناً في منطقة السكن العمالي في منطقة عدرا العمالية.

وأشار مطلق إلى أن المؤسسة تحضر خطتها التخصيصية للمساكن في عام ٢٠٢٠ ولم تصدر نتائجها بعد.

وبين مصدر في وزارة الأشغال العامة والإسكان أن التأخير في تسليم مناطق السكن العمالي كان سببه حاجة بعض الشقق السكنية للإصلاح وإعادة التأهيل بسبب تضررها من الأعمال الإرهابية حيث تأخرت المؤسسة في إجراء الإصلاحات اللازمة لهذه المساكن.

٢٩٠ مليار ليرة قروض المصرف الزراعي في ٢٠١٩ منها ١٣,٨ مليار ليرة للفلاحين و٢٠٠ مليار للحبوب

الوطن

كشف مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» عن منح قروض بنحو ٢٩٠ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٩)، وهو ما مثل معدل تنفيذ بنحو ١٥٦ بالمئة لما هو مخطط.

وتوزعت هذه الإقراضات على ١٣,٨ مليار ليرة إقراضات المصرف للفلاحين، بنسبة ٤,٧٦ بالمئة من إجمالي الإقراضات، بينما تجاوزت إقراضات المصرف لمؤسسة الحبوب ٢٠٠ مليار ليرة، بنسبة ٦٩ بالمئة من الإجمالي.

وبلغت إقراضات مؤسسة الأعلاف ٤٣ مليار ليرة، و٢٣ مليار ليرة لمؤسسة حلج وتسويق الأقطان، و١٠ مليارات ليرة لمؤسسة إكثار البذار.

وبلغ إجمالي ودائع المصرف الزراعي حتى نهاية العام الماضي ٦٧,٧ مليار ليرة منها ٥٦,٦ مليار ليرة ودائع تحت الطلب.

وعن توافر الأسمدة وتأمينها من المصرف الزراعي، بين المدير العام أن المصرف حافظ على تأمين مادة السماد على اختلاف أنواعها، حسب احتياجات الفلاحين، وبما يعزز الإنتاج الزراعي، وأن إجمالي مبيعات الأسمدة مع نهاية العام الماضي تجاوزت لدى المصرف ١٢٤,٧ ألف طن بقيمة ١٩,٨ مليار ليرة، منها ٤٥ ألف طن من أسمدة السوبر فوسفات بقيمة ٦,٨ مليارات ليرة، ونحو ٥٧ ألف طن من أسمدة اليوريا بقيمة ١٠ مليارات ليرة، ونحو ٢٠ ألف طن من أسمدة نترات الأمنيوم وقرابة و١,٢ ألف طن من أسمدة سلفات البوتاس.

وبين زيدان أن الخطة الاستثمارية للمصرف خلال العام الماضي اشتلمت على ٩٦٢ مليون ليرة، إذ طرأ عليها تخفيض بمعدل ٤١ بالمئة، موزعة على ١٣١ مليون ليرة لمشاريع الاستبدال والتجديد والمشاريع الجديدة، بينما نحو ٨٣٠ مليون ليرة للمشاريع المباشر بها مثل شراء أو بناء مقر للإدارة العامة وبناء مقر فرع في اللاذقية وبناء مقر لفرع السلمية.

وتم تخصيص نحو ٦٩٠ مليون ليرة لتطوير مراكز ربط الفروع مع مركز المعطيات الرئيسي، وتأمين التجهيزات الحاسوبية وتأمين خدمات بديلة في مراكز ربط الفروع وتأمين ماسحات ضوئية، وتطوير شبكة الاتصالات وتحقيق الربط الآلي مع نظام التسويات الإجمالي وتطوير البرمجيات الخاصة بالذاتية، وتقديم خدمات الصيانة وغيرها من الأعمال التي تسهم في الدعم الفني والتقني لمنظومة عمل المصرف.

وبين المدير العام أن هناك عملاً على رفع كفاءة العاملين لدى المصرف الزراعي في الإدارة العامة والفروع عبر تنفيذ برامج تدريب شاملة ومتكاملة تسهم في زيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين في المصرف، وخاصة ممن تتطلب مهامهم لتخصص وخبرة، حيث بلغ عدد العاملين لدى المصرف ٢٤٧٥ عاملاً، وتم تنفيذ العديد من أعمال ودورات التأهيل لهم في مختلف الأعمال المصرفية والتقنية وفي مجال اللغات الأجنبية ومنها دورة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودورة في مجال شهادات الإيداع بالليرة السورية.